



القدس عاصمة فلسطين الأبدية

النشرة الاخبارية

لنقابة المحامين النظاميين الفلسطينيين
تصدر هذه النشرة عن المكتب الفني لنقابة
المحامين الفلسطينيين



رئيس التحرير

المحامي جواد عبيدات
نقيب المحامين النظاميين الفلسطينيين



المحرر المسؤول

المحامي محمد جرار / أمين سر



مسؤولة المكتب الإعلامي

أ. مي عطا الله



مسؤولة المكتب الفني

أ. شيرين المصري

محتويات النشرة



- 3 فخامة الرئيس محود عباس
- 4 افتتاحية العدد
- 5 إجتماع أعضاء المكتبة القانونية في نقابة المحامين الفلسطينيين
- 6 بيان صادر عن نقابة المحامين الفلسطينيين بخصوص الشأن القضائي
- 6 بيان للرأي العام صادر عن نقابة المحامين الفلسطينيين حول تطبيع العلاقات بين الكيان الصهيوني ودولة الإمارات
- 7 بيان الهيئة الوطنية للمحامين بتونس
- 10 بيان نقابة المحامين العراقيين بشأن إعتداف دولة الإمارات الدبلوماسي الكامل بالكيان الصهيوني إسرائيل
- 11 نقيب المحامين: تطبيع البحرين انتكاسة للقانون والشرعية الدولية لتصفية القضية الفلسطينية
- 12 نقيب المحامين : تصريحات فريدمان تعكس أحقادا شخصية ضد صمود الرئيس ابو مازن تجاه المؤامرات الامريكية
- 13 بيان للجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع البحريني حول رفض التطبيع مع العدو الصهيوني
- 15 بيان اتحاد المحامين العرب حول اعتقال محافظ القدس وحرق وتدنيس مسجد بالبيرة
- 16 اتحاد المحامين العرب، لا مساومة على حقوق الشعب الفلسطيني، رفض التطبيع هو تمسك بالدين والوطن والمقدسات ضد مصالح الصهيوني المغتصب الغاصب العنصري
- 17 مجلس نقابة المحامين الفلسطينيين يستقبل د ليلى غنام
- 18 الرئيس ينتصر للمحامين ويأمر بتقديم المعتدين عليهم للعدالة.. عبيدات: اعتداء الشرطة على المحامين أصبح نهجاً، ولن نسمح بذلك أبداً.
- 20 نقيب المحامين يلتقي رئيس هيئة تسوية الأراضي والمياه
- 21 نقيب المحامين يستقبل ممثلة كندا في فلسطين
- 23 نقيب المحامين يلتقي بوزير العدل في مقر النقابة
- 24 نقابة المحامين الفلسطينيين تختتم سلسلة من التدريبات الخاصة في مجال اعداد المدربين
- 25 نقابة المحامين الفلسطينيين تعقد امتحان المزاولة في الجامعة العربية الأمريكية
- 27 لقاء ثلاثي يضم نقابة المحامين ونقابة الصحفيين والهيئة المستقلة لحقوق الانسان
- 28 نقابة المحامين الفلسطينيين تقيم الحفل الختامي لتدريب اعداد المدربين
- 30 نبذة عن مشروع تعزيز المهنية وترايط المحامين الفلسطينيين
- 33 دعوة لتقديم أوراق بحثية للمجلة القانونية لنقابة المحامين الفلسطينيين
- 34 النقابة في صور
- 35



فخامة الرئيس محود عباس



"شعبنا الفلسطيني، أيها السيدات والسادة، موجود على أرض وطنه فلسطين، أرض آبائه وأجداده، منذ أكثر من ستة آلاف سنة، وسوف يواصل البقاء والحياة على هذه الأرض، وسوف يواصل الصمود في وجه الاحتلال والعدوان والخذلان حتى ينال حقوقه.

وبرغم كل ما تعرض ويتعرض له، وبرغم الحصار الظالم الذي يستهدف قرارنا الوطني، لن نركع ولن نستسلم، ولن نحيد عن ثوابتنا، وسوف نتصر بإذن الله"

افتتاحية العدد

الاعزاء المحاميات والمحاميين
تحية الحق والعروبة ،،،



أتقدم اليكم بالعدد التجريبي من النشرة الاخبارية الصادرة عن نقابة المحامين الفلسطينيين، هذه النشرة التي ستعزز من التواصل بين اعضاء الهيئة العامة والنقابة، وتساهم بإبقاء المحامين على إطلاع دائم بكل مستجدات عمل النقابة ونشاطاتها بشكل دوري ثابت ومستمر، وتؤكد على حرص النقابة على تقديم أعلى مستوى من الخدمات لاعضاءها من المحاميات والمحاميين.

إننا وبما يحتمه علينا واجبنا المهني نسعى دائما بالنهوض بالنقابة، وخلق البيئة الملائمة من أجل رفعة مهنة المحاماة والدفاع عن حقوق المحامين ونؤكد على أننا نسعى لتحقيق جملة من الاهداف والبرامج لتطوير المهنة منها تشجيع البحث القانوني حيث تم إصدار العدد الاول من المجلة القانونية والذي أذعوكم للمشاركة بها وإثرائها بالبحوث والمقالات القانونية، بالاضافة الى الانتهاء من انشاء وتطوير المكتبة القانونية والتي تحتوي على العديد من الكتب القانونية المتنوعة والقيمة، وإستئناف، وتفعيل برنامج التعليم المستمر الذي يحتوي على برامج نوعية للمحامين المزاولين، والعمل على رفع مستوى التدريب بما يخدم مصلحة أبنائنا المحامين المتدربين.

واننا نؤكد أن إقتراحاتكم هي خارطة الطريق لنا، وأبواب النقابة مفتوحة لجميع إقتراحاتكم البنائة بما يخدم مصلحة المهنة.

وفقنا الله جميعا من أجل العمل على رفعة مهنة المحاماة ومعاً وسوياً من أجل الاستمرار في إبقاء صرح النقابة عاليا ومصوناً.



إجتماع أعضاء المكتبة القانونية في نقابة المحامين الفلسطينيين



اجتمع نقيب المحامين الاستاذ جواد عبيدات بأعضاء المكتبة القانونية، وأعرب عن شكره لجهودهم المبذولة في إنشاء المكتبة القانونية والتزامهم بحضور الاجتماعات المتكرر، كما شكر الممول الشريك الاتحاد الاوروبي لمساهمته في شراء الكتب.

وأكد ان هذه المكتبة وجدت لخدمة الهيئة العامة كافة وأنه سيتم إضافة المكتبة الالكترونية والعمل على حوسبة مقتنيات المكتبة وتطوير جميع أدواتها بما يخدم جموع المحامين المزاولين من جهة والمتدربين من جهة أخرى لاثراء بحوثهم المقدمة لغايات إنهاء متطلبات التدريب. وتحدث بدوره الاستاذ علي شقيرات عضو لجنة المكتبة بإسم الحاضرين حيث أثنى على جهود نقيب وأعضاء مجلس النقابة ومثابرتهم وتأكيدهم على ضرورة وجود مكتبة قانونية داخل نقابة المحامين.

وبالختام أكد الحضور على ضرورة احتواء المكتب على كتب قانونية قيمة ونوعية.

كما يجدر الذكر أن أعضاء المكتبة هم

- الاستاذ علي شقيرات
- الاستاذ داود الوعري
- الاستاذ فراس ملحم
- الاستاذ أمير مشحور
- الاستاذ هادي مشعل
- بالإضافة الى خبير المكتبات الاستاذ عنان حمد.



بيان صادر عن نقابة المحامين الفلسطينيين بخصوص الشأن القضائي



تحية الحق والعروبة وبعده

عطفا على بيان نقابة المحامين بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٨ الذي تضمن دعوة كافة الكتل النقابية والسادة النقباء السابقون وأعضاء مجالس النقابة السابقون واللجان الفرعية واللجان المتخصصة بنقابة المحامين للاجتماع تشاوري هذا اليوم الاحد الموافق 13/09/2020 من أجل بحث ومناقشة التطورات الخطيرة التي آلت اليها منظومة العدالة والوصول الى تحقيق رؤية نقابة المحامين في اصلاح منظومة العدالة وانقاذ مرفق القضاء، وبعده التشاور بين مجلس النقابة والزملاء الحاضرين فإن مجلس نقابة المحامين يبدي ما يلي:

١. يؤكد مجلس النقابة على ما جاء في بياناته السابقة بخصوص اداء مجلس القضاء الاعلى الانتقالي وحالة الترددي الحاصلة بالقضاء الفلسطيني منذ تولية المجلس الانتقالي لمهامه، وما صاحب عمله من حالة التفرد والتهيه والضياع وما صاحبها من آثار سلبية على حقوق المتقاضين والمحامين، وما نتج عنها من تراجع خطير وواضح في دور القضاء في حماية الحقوق والحريات والعامه.

٢. اكد الحاضرون على ضرورة حل مجلس القضاء الاعلى الانتقالي فوراً ودون ابطاء، وتشكيل مجلس القضاء الاعلى الطبيعي الدائم المشكل وفقاً للمادتين ٣٧ و٣٨ من قانون السلطة القضائية رقم ١ لسنة ٢٠٠٢، انصياعاً الى مبدأ سيادة القانون ومبدأ سمو الدستور ورفض إجراء أية تعديلات على قانون السلطة القضائية في ظل غياب المجلس التشريعي.

٣. اكد الحاضرون على ضرورة اصلاح القضاء دون المساس باستقلاله وبقانون السلطة القضائية وبعقد مؤتمر وطني من كافة الجهات ذات العلاقة لإصلاح وتطوير القضاء وتوحيده في شطري الوطن وإنهاء حالة الانقسام القضائي، وقد تم لهذه الغاية تشكيل لجنة من الحاضرين بالإضافة إلى مجلس النقابة في مركزي القدس وغزة



إعداد ورقة موقف تتضمن رؤية نقابة المحامين لإصلاح وتوحيد القضاء وإعادة تشكيل مجلس قضاء أعلى يتولى شؤون السلطة القضائية في الضفة والقطاع، وسيعلن مجلس النقابة عن موعد انعقاد المؤتمر وسيقوم بطرح ورقة الموقف للنقاش العام وإثرائها من جموع المحامين.

٤. يعتبر مجلس نقابة المحامين في حالة انعقاد دائم لترتيب الخطوات الاحتجاجية اللاحقة حتى تنفيذ مطالبات نقابة المحامين والمجتمع المدني وفصائل العمل الوطني المتضمنة ضرورة حل مجلس القضاء الأعلى الانتقالي فوراً وتشكيل مجلس القضاء الأعلى الدائم المشكل وفقاً لقانون السلطة القضائية.

تحريراً في 13/09/2020
مجلس النقابة

بيان للرأي العام صادر عن نقابة المحامين الفلسطينيين حول تطبيع العلاقات بين الكيان الصهيوني ودولة الإمارات

جماهير شعبنا الباسل
أبناء أمتنا العربية والإسلامية،

تكريساً لأواصر الحلف الصهيوني الأمريكي مع بعض أتباع أمريكا وذيولها في المنطقة العربية، أعلنت الإدارة الأمريكية بالأمس الخميس الموافق ٢٠٢٠/٨/١٣ في بيان ثلاثي مشترك جمع ممثل الكيان الصهيوني وممثل الإمارات في الولايات المتحدة عن التطبيع الكامل في العلاقات بين الإمارات ودولة الكيان وبما يخدم ويعمق المشروع الاستعماري للصهيونية العالمية في المنطقة، وبما يكرس قدس الأقداس كعاصمة معترف بها عربياً لدولة الكيان بعد قرار الإدارة الأمريكية المعادية لشعبنا الاعتراف بالقدس المحتلة كعاصمة للكيان الصهيوني رسمياً بتاريخ 6/12/2017 ونقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس المحتلة.

إن ما أقدمت عليه سلطات الإمارات إن هو إلا كشف عن خيانة متجذرة لشعبها وللشعب العربي والفلسطيني وعلاقة مستترة مع دولة الكيان الصهيوني منذ سنوات، وتكمن خطورة هذا الإعلان وتوقيتته في هذه المرحلة في أنه يشجع أنظمة عربية أخرى تدور في فلك السياسة الأمريكية لإعلان عن خطوات مشابهة بقصد كسر إرادة الشعب الفلسطيني وإرادة قيادته والضغط عليه لإعلان استسلامه والقبول بمخطط الضم والتهويد وإنهاء الحلم الفلسطيني بالعودة وبناء الدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

جماهير شعبنا الصامد،

لا يخفى على أحد أن الحالة الفلسطينية الراهنة وبفعل استمرار الانقسام الأسود وغياب البرنامج الوطني النضالي للمواجهة الشاملة مع الاحتلال على كافة الأصعدة، هو ما جعل الكثير من الأنظمة العميلة تجرؤ على حقوق شعبنا والتحدث بوقاحة بالنيابة عنه، وهو ما يتطلب من الكل الفلسطيني الشروع الفوري في خطوات وطنية لإنهاء الانقسام والإعلان عن البرنامج الوطني النضالي للمرحلة القادمة على أساس وثيقة الأسرى للوفاق الوطني في أيار 2006.

إن استمرار الانقسام الفلسطيني هو الثغرة العميقة في جدار الوحدة والصمود الفلسطيني، ومنها يتسلل أعداء شعبنا وقضيته، وأن القلاع الحصينة لا تقتحم إلا من الداخل، وأن إنهاء الانقسام ضرورة أولية لشعبنا ولا جدوى من الحديث عن التخاذل والتآمر العربي ونحن منقسمون على أنفسنا. اشقاؤنا المحامون العرب:

لقد كشفت بعض الأنظمة العربية عن عهرها وخيانتها لقضية العرب المركزية (القضية الفلسطينية) وها هي هذه الأنظمة تتسابق على تطبيع العلاقات مع الصهاينة وبما يضرب بعنق كافة المبادئ والقيم التي تأسس بموجبها اتحاد المحامون العرب، وفي هذه اللحظات العصيبة التي تمر فيها أمتنا العربية من انبطاح وأنكسار لإرادة الأمريكية المعادية لشعبنا، فإن الغايات والأهداف التي تحكم

الاتحاد تتطلب من أمانته العامة ورئاسته مواقف واضحة ومعلنة ورافضة للتطبيع العربي المجاني مع الصهيونية التي استباحت دماء ومقدرات شعوبنا العربية على مدار عقود من الهوان والتخاذل والتواطؤ الدولي والعربي.

وأخيرا فإننا في نقابة المحامين الفلسطينيين، وإذ نؤكد أن حقوق شعبنا غير القابلة للتصرف في الحرية والعودة وبناء الدولة المستقلة وعاصمتها القدس لن تنالها معاول الهدم وأذئاب أمريكا والكيان الصهيوني في المنطقة، إن إرادة شعبنا وإيمانه بحتمية النصر وأن فلسطين كل فلسطين من نهرها إلى بحرها هي أرض الأجداد الكنعانيون الأوائل وأن أبنائنا من بعدنا سيبقون فيها وسوف يعودون إلى أراضيهم التي تم تهجيرهم وتشريدهم منها بالقوة، وأن هذه هي حتمية وضرورة التاريخ، وأن الصراع مع العدو قد يستمر لسنوات طويلة وعلى أذئاب أمريكا في المنطقة العربية التنحي جانبا.

المجد للشهداء والحرية للأسرى والذل والعار لمن تجرأ على حقوق شعبنا.

تحريرا في 14/08/2020
مجلس نقابة المحامين

تونس في : 14 أوت 2020

بيان

يتابع مجلس الهيئة الوطنية للمحامين بتونس بإتسغال شديد تداعيات مشروع صفقة القرن و انعكاساته على القضية العربية في فلسطين . و ذلك من خلال هرولة بعض الأنظمة العربية نحو التطبيع المباشر مع الكيان الصهيوني . و يسجل في هذا السياق :

أولا : إدانته الشديدة لما اقدمت عليه دولة الامارات العربية المتحدة من اتفاق على إبرام اتفاقية اعتراف و تطبيع كامل و تعاون شامل مع الكيان الصهيوني الغاصب تحت رعاية و وصاية من الولايات المتحدة الأمريكية . متعمدة بذلك الإساءة الى مشاعر الشعب العربي عامة و مستهدفة لحقوق الشعب الفلسطيني التاريخية و المشروعة خاصة .

ثانيا : يذكر المجلس بموقفه الثابت و المعبر عن ارادة جميع المحامين التونسيين و ذلك باعتبار حق الشعب الفلسطيني في استرداد حقوقه الكاملة خيارا لا بديل عنه و اعتبار التطبيع مع الكيان الصهيوني خيانة و جريمة تستوجب العقاب

ثالثا : يدعو رئيس الدولة و الحكومة التونسية الى الإسراع بشجب كل مبادرة تسعى الى التطبيع او الترويج له . كالإسراع بتقديم مبادرة تشريعية لتجريم التطبيع داخل المنظومة القانونية لبلادنا .

رابعا : دعوة كل القوى الوطنية و التقدمية العربية و القوى الدولية المحبة للسلام الى تكثيف جهودها لإيقاف المشروع الإستيطاني الخطير الذي يقوده الكيان الصهيوني بدعم واضح من القوى الرجعية العربية و الدولية و الذي يهدف الى سلب حق الشعب الفلسطيني في حريته و عيشه فوق ارضه بسلام .

عاشت فلسطين عربية مناضلة و عاصمتها القدس الشريف.

العميد
إبراهيم نودربالة



بيان نقابة المحامين العراقيين بشأن إعراف دولة الامارات الدبلوماسية الكامل بالكيان الصهيوني إسرائيل

في خطوات سريعة وعلى خلفية (صفقة القرن) يعن الرئيس الأمريكي ترامب الإعراف الدبلوماسي الكامل بين دولة الإمارات والكيان الصهيوني (إسرائيل)، في خيانة مفضوحة لقضية العرب الأولى، وإنكار وتأمير على الشعب العربي الفلسطيني ونضاله المرير من أجل حقوقه المشروعة في إقامة دولته التي كفلتها القرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية الصادرة عن الجامعة العربية، والملزمة للدول العربية كافة بالتفاهم والدعم من منظمة التعاون الإسلامية.

ويأتي هذا الإعراف الإماراتي في أعقاب استمرار (إسرائيل) في ممارسة الإعتداء والتتكيل بأبناء الشعب الفلسطيني بصورة ممنهجة منظمة والإصرار على ارتكاب جرائم الحرب ضد الإنسانية باعتماد المذابح الدموية وقتل الأطفال وعمليات تهويد الأماكن المقدسة والإستيغان القائم على العنصرية وسلب أراضي أصحاب حق العودة، والإعتقالات التعسفية للمدنيين وانتهاك حقوقهم و تعرضهم للتعذيب وانتزاع إعرافاتهم بأبشع الطرق الوحشية على الرغم من الموقف الدولي الإنساني المعبر عنه بالقرارات الدولية الصادرة عن مجلس حقوق الانسان أو من الهيئات الدولية الأخرى سواء كان بقراراتها أو تقاريرها.

إن الإعلان الأمريكي باعتراف الإمارات بالكيان الصهيوني (إسرائيل) جاء نتيجة للتواطئ الأمريكي الإسرائيلي والذي تم نسجه في غرف مظلمة بما يلحق الأضرار البالغة بالشعب الفلسطيني وقياداته الوطنية، مستغلاً إلى أبعد الحدود الأوضاع العربية المتردية الناتجة عن التدخلات الدولية والإقليمية التي لم تستطع توفير الحد الأدنى لمواجهة المخططات الأمريكية الصهيونية، لاسيما وان الخشية مازالت قائمة في اتساع مخططات التطبيع في الوقت الحاضر، ولعل من أبرز النتائج المترتبة على هذا الإعلان الأمريكي بالإعراف الإماراتي، تمكين الكيان الصهيوني في الإيغال أكثر عمقاً في تصفية القضية الفلسطينية على حساب حقوق الشعب الفلسطيني الذي قدم التضحيات الجسام منذ احتلال أراضيه، لأن هذا الإعراف يشكل طعناً مباشراً وخطيراً لوحدة العرب في صراعهم مع المشروع الأمريكي البريطاني في فلسطين، وفي تصديق الموقف العربي الواحد تجاه سياسات (إسرائيل) في المنطقة العربية والإقليمية، وما يترتب عليه من تداعيات خطيرة على المستويين الفلسطيني والعربي.

إن نقابة المحامين العراقيين تدعو اتحاد المحامين العرب إلى توحيد جهود المحامين العرب باتجاه استخدام المعركة القانونية بكل مفرداتها و تفعيلها لتجريم (إسرائيل) في ممارساتها القمعية ضد الشعب الفلسطيني وفضح حقيقة مشاريع التطبيع الإحتلالية في بناء العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الكيان الغاصب للأراضي العربية في فلسطين، وافشال صفقة القرن.

والنصرُ دائماً للشعوب المناضلة وفي مقدمتها شعب فلسطين.

ضياء السعدي

نقيب المحامين العراقيين



نقيب المحامين: تطبيع البحرين انتكاسة للقانون والشرعية الدولية لتصفية القضية الفلسطينية

قال نقيب المحامين الفلسطينيين جواد عبيدات، ان إعلان اتفاق التطبيع البحريني مع دولة الاحتلال هو انتكاسة لبنود القانون الدولي والشرعية الدولية وخرق مباشر للمعاهدات الدولية التي حفظت حقوق الشعب الفلسطيني المنهوبة أصلا من قبل الاحتلال، مؤكدا أن هذا الاتفاق يهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية.

وأكد نقيب المحامين أن هذا الاتفاق سوف يشجع ويدعم الاحتلال على نهج بمخالفة القوانين الدولية والشرعية الدولية، وإعطائه الضوء الأخضر للاستمرار بالتنكيل بالشعب الفلسطيني وتعزيز تنصله من كافة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وحماية الشعوب المحتلة، وفقا للقانون الدولي واتفاقيات جنيف التي وضعت لحفظ الكرامة الإنسانية وتعزيز الاحترام المتبادل بين الدول.

وعبر نقيب المحامين عن تخوفه الكبير من إنجرار الأنظمة العربية وراء تدعيم هذه الاتفاقيات المعلنه مع الاحتلال والتي تعتبر تجاوز حقيقي لجهود دولة فلسطين في انتزاع حقها امام كافة المنظومات الدولية والتي تركز على القانون الدولي والقرارات الأممية والشرعية الدولية.

وأضاف عبيدات أن تطبيع العلاقات بين البحرين وإسرائيل هو انحدار سياسي جديد و إصرار على تطبيق بنود صفقة القرن الامريكية، مؤكدا ان مثل هذه الاتفاقيات تعكس بالسلب على مسار القضية الفلسطينية وستدفع جيش الاحتلال للمزيد من الأعمال العدوانية ضد الشعب الفلسطيني والقدس والمقدسات، والذي اصبح مستباح من قبل الاحتلال وقطعان المستوطنين بصورة يومية والذي سوف يزداد تدريجيا بسبب الغطاء العربي الجديد لدولة الاحتلال.



واعتبر أن هذا الاتفاق والتطبيع يمثل عارًا، ويشكل نكسة سياسية وسقطة كبرى لدولة عربية، ويعتبر تهديدًا حقيقيًا موضحًا أن هرولة الانظمة العربية بهذه الطريقة لعقد الصفقات مع الاحتلال يثبت ان هناك فجوة كبرى بين هذه الانظمة والشعوب العربية النابضة بدعم حقوق الشعب الفلسطيني.

ودعا نقيب المحامين الشعوب العربية للخروج الى الساحات لمناصرة القضية الفلسطينية وإسقاط هذه المؤامرات التي تعمل على تصفية القضية الفلسطينية، مطالبًا كافة المنظمات الشعبية والشعوب الدولية للقيام بدورها الأصيل في انقاذ القضية الفلسطينية من عبث الأنظمة العربية المتخاذلة على القانون الدولي وحقوق الشعب الفلسطيني.

وثنى عبيدات خطوة السلطة الوطنية الفلسطينية استدعاء السفير من المملكة البحرينية بعد اعلان التطبيع مؤكدا موقف نقابة المحامين الداعم للقيادة الفلسطينية في مواجهة هذه النكسة ضد الشعب الفلسطيني.

نقيب المحامين : تصريحات فريدمان تعكس أحقادا شخصية ضد صمود الرئيس ابو مازن تجاه المؤامرات الامريكية

قال نقيب المحامين الفلسطينيين جواد عبيدات، إن تصريحات السفير الأمريكي ديفيد فريدمان، تعكس مدى الأحقاد الشخصية على ثبات الرئيس أبو مازن، وصموده في وجه الضغوط و المؤامرات الدولية التي تحاك ضد القضية الفلسطينية .

واستهجن نقيب المحامين تصرفات المسؤولين الأمريكيين في اقام انفسهم في الشأن الداخلي الفلسطيني والذي ينم عن جهلهم الحقيقي في معرفة توجهات و مكونات البناء الوطني

الفلسطيني ،مؤكدًا ان القوى الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني تعتبر الادارة الامريكية سلطة طاغية ومتآمره على حقوق الشعب الفلسطيني.

وطالب عبيدات المسؤولين الامريكيين دعوة سلطات الاحتلال بالسماح باجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في القدس المحتلة العاصمة الابدية لدولة فلسطين ، والتي هي العائق الوحيد امام اجراء الانتخابات الفلسطينية، بدلا من اطلاق تصريحاتهم الحمقاء المخالفه والبعيده كل البعد عن المبادئ الخاصة بنصوص القوانين الفلسطينية التي تنظم الاوضاع الفلسطينية، والتي اعترف بها معظم دول العالم والمنظمات الدولية ، وذلك ان كانوا يؤمنو بالديمقراطية.

واعتر نقيب المحامين ان تلك التصريحات تأتي في سياق افلاس الادارة الامريكية الدائم، لفرض توجهاتها المشؤومة ضد حقوق الشعب الفلسطيني، والتي تأتي دائما على نقيض القانون الدولي والمعاهدات الدولية التي شرعت وبكل قوة حق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني.

واكد ان الرئيس عباس بصفته رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيسا لدوله فلسطين، هو من يمتلك حق التمثيل الحصري لكافة قضايا الشعب الفلسطيني لدى كافة القوى الدولية من بينها الادارة الامركية.

وقال نقيب المحامين اننا نسجل افتخارنا واحترامنا الكبير لصمود رمز القيادة الفلسطينية، الرئيس ابو مازن، تجاه هذا العدوان الممنهج الذي لن يستطيع ان يحقق اهدافه المسمومة مهما كانت تكلفة ضريبة الصمود الوطني، لان قضية الشعب الفلسطيني قضية عادلة لن تسقط بالتقادم ولن ينسى اللاحفاد حقوق الاجداد.

بيان للجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع البحريني حول رفض التطبيع مع العدو الصهيوني وثبات موقف شعب البحرين مع القضية الفلسطينية

إن الجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في مملكة البحرين تؤكد مجدداً تمسكها بثوابت الشعب البحريني من القضية الفلسطينية العادلة وبنصوص الدستور البحريني الذي يجرم التطبيع مع الكيان الصهيوني وبالإجماع العربي والإسلامي الرسمي والشعبي الراض للتطبيع مع هذا الكيان المجرم. إننا إذ نجدد رفضنا لكل أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني نؤكد على حقيقة دامغة أن جميع أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني التي تمت من قبل بعض الدول لم تثمر سلاماً ولا أعادت حقوق الشعب الفلسطيني المغتصبة بل دفعت العدو الصهيوني إلى مزيد من ارتكاب الجرائم بحق فلسطين ومقدسات العرب والمسلمين وفي مقدمتها القدس الشريف.

إن خبر الإعلان عن التوصل إلى ما عرف بـ "معاهدة سلام" بين البحرين والعدو الصهيوني برعاية أمريكية أحدث صدمة هائلة واستياء ورفضاً شعبياً واسعاً في صفوف الشعب البحريني وجمعياته السياسية ومؤسسات مجتمعه المدني، وكافة الفعاليات والشخصيات الوطنية في بلادنا، كون هذه الخطوة غير المتوقعة لا تتفق ومواقف البحرين التاريخية والناصرة تجاه القضية الفلسطينية وتخالف الإجماع العربي والإسلامي الرسمي والشعبي والإرادة الشعبية البحرينية التي تضع في مقدمة أولوياتها نصره القضية الوطنية العادلة للشعب الفلسطيني الشقيق، ودعم نضاله من أجل نيل حقوقه في العودة إلى أرضه وإقامة دولته الوطنية المنقلة وعاصمتها القدس الشريف، وتؤكد هذه الجمعيات والمؤسسات أن أي صورة من صور التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب تعد خروجاً على الإجماع الشعبي ومساساً بالثوابت الوطنية.

إن الجمعيات والمؤسسات الموقعة على هذا البيان تؤكد إن إبرام الاتفاق المذكور مع دولة العدو الصهيوني، ليس فقط أن لا يمثل إرادة الشعب البحريني، بل إنه أيضاً مخالف لدستور المملكة الذي ينص في مادته الأولى فقرة "د" بأن الشعب مصدر السلطات، كما أن الاتفاق المعلن عنه مخالف لمواد القانون رقم 5 لسنة 1963 الذي يجرم التطبيع مع العدو الصهيوني.

إننا على ثبات موقفنا المبدئي برفض التطبيع مع العدو المحتل، مؤكداً أن كل ما سيجري على التطبيع من آثار لن تحظى بأي غطاء شعبي انسجاماً مع ما نشأت عليه أجيال من البحرينيين في التمسك بقضية فلسطين. وسيظل شعب البحرين نصيراً لفلسطين وشعبها حتى ينال كامل حقوقه التي تضمنها له المواقف والقرارات الدولية التي أجمعت عليها دول العالم والمنظمات الدولية، وفي المقدمة منها تلك التي تؤكد بأن القضية الفلسطينية هي قضية وجود، وجود الشعب الفلسطيني متمتعاً ببديهيات حقوق الإنسان على أرضه، وأولها حق العودة إلى أرضه.

تحية للشعب الفلسطيني الصامد، المناضل، عاشت فلسطين العربية، والمجد والخلود لشهداء فلسطين.

13 سبتمبر 2020

الجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الموقعة على البيان:

- 1- التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي
- 2- المنبر التقدمي
- 3- التجمع القومي الديمقراطي
- 4- التجمع الوطني الدستوري
- 5- الوسط العربي الإسلامي
- 6- الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين
- 7- جمعية المحامين البحرينية
- 8- جمعية الشبيبة البحرينية
- 9- جمعية أوال النسائية
- 10- الاتحاد النسائي البحريني
- 11- جمعية مدينة حمد النسائية
- 12- جمعية فتاة الريف
- 13- جمعية المرأة البحرينية
- 14- جمعية الشباب الديمقراطي
- 15- الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني
- 16- جمعية سترة للارتقاء بالمرأة
- 17- جمعية نهضة فتاة البحرين



1944
الجامعة العربية

بيان

اتحاد المحامين العرب

حول اعتقال محافظ القدس وحرق وتدنيس مسجد بالبيرة

يدين اتحاد المحامين العرب الجرائم المتواصلة للكيان الصهيوني على الشعب والأراضي الفلسطينية ومقدساتها، والتي كان آخرها اعتقال محافظ القدس عدنان غيث، ومدير مخابراتها؛ ويأتي هذا الاعتقال في إطار ما تواجهه المدينة المقدسة خلال الفترة الأخيرة من هجمة شرسة؛ تطال الكثير من النشاط والقيادات الذين يقفون في وجه عمليات طمس هوية القدس وتهويدها والاستيلاء على ممتلكات أهلها. وهذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها اعتقال محافظ القدس، بل إن ذلك الاعتقال قد وقع لأكثر من 17 مرة منذ توليه مهامه قبل عامين، كما أنها المرة الثانية التي يتم فيها اعتقال مدير مخابرات القدس، وهما اللذان يقفان بالمرصاد ضد المتعاونين مع الصهاينة في تسريب بعض العقارات إلى المستوطنين الإسرائيليين. وإذ يدين الاتحاد بأشد العبارات التدنيس المتواصل والتدمير المستمر للمقدسات الدينية على أرض فلسطين من قبل المستوطنين وتحت حماية من عصابات الكيان الصهيوني، حيث قام مستوطنون صهاينة يوم الإثنين 27 يوليو بحرق أجزاء من مسجد البر والإحسان في مدينة البيرة، الواقعة شمال القدس، وخطوا شعارات عنصرية على جدرانه، وذلك بعد اقتحامهم للبلدة، ليطالب المجتمع الدولي بتولي مسنوليته تجاه هذه الانتهاكات ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته، وتفعيل مقررات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وهيئاتها، وضمان حمايته في إطار اتفاقيات جنيف الأربعة وبروتوكولاتها التي تكفل الحماية الكاملة لفلسطين المحتلة ومدينة القدس، بالإضافة إلى حتمية العمل على وقف السعي الصهيوني لتحقيق مخططاته الرامية إلى القضاء على القضية الفلسطينية وعلى الهوية الفلسطينية وأرض فلسطين بدعم الإدارة الأمريكية وحلفائها. ويدعو اتحاد المحامين العرب الدول العربية مجتمعة، ومن خلال الجامعة الدول العربية، إلى التحرك الجاد والفوري لتفعيل حشد لوقف الجرائم الصهيونية في كافة مظاهرها، والتي منها اعتقال القيادات السياسية والنواب، وحماية المقدسات في فلسطين عامة، وفي مدينة القدس خاصة، وكذلك إلى ضرورة أن تتولى لجنة القدس مهامها في حماية المدينة وأهلها، كما يدعو نقابة المحامين الفلسطينية، وأعضاء المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب؛ ممثلي المقعد الفلسطيني إلى تفعيل دورهم مع منظمات المجتمع المدني للتعاون، مؤكداً دعم الاتحاد الكامل لكافة صور التحرك لعمل جماعي موحد يفضح الممارسات الصهيونية، وصولاً لتحقيق دعم شعبي ودولي يمارس ضغوطه على صناع القرار.

عاشت الأمة العربية بشعوبها الحرة

عاشت فلسطين وعاصمتها القدس الأبدية



الصادر: (471) العدد 1944
التاريخ: 2020/9/14

الإقامة الحقيقية
الجانباة الحاميين العرب

#القدس- عاصمة فلسطين- الأبدية

اتحاد المحامين العرب
لا مساومة على حقوق الشعب الفلسطيني
لخصن التطبيع هو تمسك بالدين والوطن والمقدسات
ضد مصالح الصهيوني الغاصب العصري

إن اتحاد المحامين العرب إذ يؤكد على أن الإيمان بأن فلسطين كانت وستبقى لأهلها العرب هو من الثوابت الراسخة، وأن اليهود الصهيونية ما هم إلا مستعمرون غاصبون؛ ارتكبوا أروع الجرائم ضد الإنسانية بُنية ابتلاع فلسطين، وسلب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني تحت شعارات زائفة، وادعاءات واهية حول السلام، لعرب - في الوقت نفسه - عن أن زرع الكيان الصهيوني في المنطقة إنما هو بهدف تمزيق فلسطين، والعمل على إبادتها انطلاقاً من خرافات لا أساس لها، وبدعوى باطلة مفادها أن ما يقومون به هو "واجب توراتي". وإنه لمن الأهمية بمكان أن نؤكد على أن التطبيع مع هذا الكيان إنما هو أمرٌ ترفضه الأديان السماوية التي أمرت بنصرة المظلوم، وحرمة إعانة الظالم، كما أن التخلي عن المسجد الأقصى، وكتابة القيامة لصالح هذا الغاصب المحتل إنما هو جرأة ديني وقومي، الأمر الذي يحتم على الدول العربية والإسلامية الدفاع عن مقدساتها، وصيانة قضيتها، والذود عن حياضها، وبخاصة أن التطبيع لا ينتهك القرارات الدولية فحسب، بل يعد أمراً ضد الدين والوطن والمقدسات، إضافة إلى أنه تخلٍ عاقر عن حقوق الشعب الفلسطيني. وإذا كانت شعوب العالم لا تنخر جهداً لدعم حقوق الشعب الفلسطيني، ونصرة قضيته العادلة، بل تقف ضد اغتصاب أرضه، وبناء المستوطنات فوقها، فإنه لمن الواجب علينا - نحن العرب - وحفاظاً على كرامتنا أمام هذه الشعوب، أن نتمسك بحقوقنا الوطنية والقومية، وأن نقف ضد كافة مظاهر التطبيع مع هذا العدر الغاصب المحتل. كما يجب الاعتراف بأن الهزيمة وراء التطبيع إنما هي تراجع صريح وواضح عن شخصيتنا وإنسانيتنا، وتنازل مقيت عن أرضنا وترواقتنا الوطنية العربية لصالح هذا الكيان العنصري الغاصب الذي ما زال يستمرى حلمه بأن حينود دولته انزعومة هي "من النيل إلى الفرات"، كما أن الأوان قد ان - ويحق - من أجل أن نتوحد الصفوف، وتجتمع الكلمة، من أجل تحقيق النصر المبين، واستعادة كامل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الحر.

القدس عاصمة فلسطين حرة من النهر إلى البحر
عاشت الأمة العربية بشعوبها الحرة

الأمين العام
ناصر حمود الكريون

13 شارع الوطنيين العرب - جاردن سيتي - القاهرة ج.م.ع

00202 27952486 - 27920578

arablawyersunion@gmail.com

www.alu1944.org

27947719

Arablawyersunion اتحاد المحامين العرب

Arablawyers

البريد الإلكتروني 11431

arablawyersunion



مجلس نقابة المحامين الفلسطينيين يستقبل د ليلى غنام



التقى نقيب المحامين الفلسطينيين المحامي جواد عبيدات وأعضاء مجلس النقابة بعطوفة د. ليلى غنام محافظ محافظة رام الله والبيرة والوفد المرافق لها ظهر اليوم الثلاثاء في مقر نقابة المحامين.



بدوره رحب نقيب المحامين بالدكتورة ليلى غنام والوفد المرافق لها، وأكد على دور النقابة في حماية الحقوق والحريات العامة ومناصرة كل مواطن وليس فقط المحامي في حال تعرضه لاعتداء وأشاد بالمواقف الوطنية للدكتورة غنام وأثنى على جهودها في حادثة الاعتداء على المحامي وثنم موقف فخامة الرئيس الذي انتصر للمحامين ، وأكد نقيب المحامين على حديث عطوفة المحافظ بخصوص جهاز الشرطة وأضاف بأن نقابة المحامين تكن كل التقدير والاحترام للشرطة الفلسطينية بقيادتها وضباطها وكافة عناصرها وهم اخواننا وابنائنا وان بعض التصرفات والمخالفات هي تصرفات فردية ولا تعكس توجهات هذه المؤسسة الوطنية العريقة.

وشدد عبيدات على أن نقابة المحامين لا تتدخل في اطار الحل العشائري في حادثة الاعتداء على المحامي وأكد بان هذا الموضوع يخص عائلته فقط وهم من يقررون به.

وعبرت د. غنام عن سعادتها بهذه الزيارة التي تعتبر الأولى لها لمقر نقابة المحامين وأشارت الى الأدوار التكاملية التي تقوم بها كمحافظ مع كافة الأطراف ومنها نقابة المحامين، وقالت بانها لا تقبل الاعتداء على أي محامي والمحامين هم احد اركان العدالة ولهم احترام فائق عند السيد الرئيس وعند الجميع، وان مسألة الاعتداء يتم حلها قانونيا الآن، وأكدت على استمرار التعاون بين الجانبين في سبيل مصلحة المواطن.

تحريرا في 08/11/2020





الرئيس ينتصر للمحامين ويأمر بتقديم المعتدين عليهم للعدالة.. عبيدات: اعتداء الشرطة على المحامين أصبح نهجاً، ولن نسمح بذلك أبداً.

وسعت دائرة التفاعل المجتمعي في قضية الاعتداء على المحامي خالد الديك ووالده خلدون الديك رئيس مجلس قروي كفر نعمة، الأسبوع الماضي داخل مركز شرطة مباحث رام الله، حتى وصلت إلى الرئيس الذي أصدر أوامره بتقديم المعتدين للعدالة.

وأكد نقيب المحامين جواد عبيدات، أن الرئيس أصدر أوامره بتقديم عناصر الشرطة الذين اعتدوا على المحامي خالد الديك للعدالة فوراً. وقال عبيدات إن "النقابة قامت بمراسلة الرئيس الخميس الماضي، ووضعت بصورة ما جرى مع زميلنا المحامي ووالده داخل مركز مباحث شرطة رام الله، حيث قام عناصر من الشرطة بالاعتداء بالضرب المبرح على المحامي ووالده داخل المركز".

وأضاف أن "وصلني صباح اليوم من اللواء اسماعيل فراج رئيس جهاز القضاء العسكري، بأن الرئيس قد أمر فوراً اعتقال كل المتورطين في هذا الاعتداء وتقديمهم للعدالة، واعتبر أن الاعتداء على المحامين أمر غير مقبول نهائياً. كما كلف الرئيس كل الجهات المعنية بتقديم المتورطين في هذا الاعتداء وغيره من الاعتداءات على المحامين في أماكن أخرى للعدالة".

وتابع عبيدات: "نحن بدورنا ننتظر تسليم كل المعتدين للعدالة حتى ينالوا عقابهم".

وأكد أن الاعتداء تم في مركز الشرطة، وهذا أمر جلل لن يمر إلا إذا نال المعتدون عقابهم وتسليمهم للقضاء. كما شدد أن النقابة ستبقى حامية للمحامين ومهنتهم والمدافع عنهم، ولن تسمح بالاعتداء عليهم أبداً.

وقال: "سمعنا أن جهاز الشرطة يرفض تسليمهم للعدالة، لكن أمل أن يكون هذا غير صحيح لأن الجميع تحت القضاء، وفي حال ثبت رفض الجهاز تسليمهم سوف تنفذ نقابة المحامين إجراءات احتجاجية كبيرة". مؤكداً أن قرار الرئيس لا يمكن إلا أن تنفذ، ولن يسمح لأحد بتجاوز القانون.

وأشار إلى أن الاعتداء على المحامين من قبل عناصر الشرطة أصبح نهجاً، وهذا أمر مرفوض ومستنكر.

وشدد عبيدات أن المحامي عندما يذهب إلى مركز الشرطة ليس للنزهة وإنما لتأدية واجبه القانوني في الدفاع عن حقوق المواطنين. ومنذ لحظة الاعتداء بدأت نقابة المحامين تحركاتها على جميع المستويات من أجل تقديم عناصر الشرطة الذين اعتدوا على المحامين ووالده إلى العدالة، حيث بعثت برسائل إلى الرئيس محمود عباس، ورئيس الوزراء محمد اشتية، والنائب العام أكرم الخطيب، ورئيس جهاز الشرطة اللواء حازم عطا الله، واللواء إسماعيل فرّاج رئيس القضاء العسكري، ومحافظ رام الله د. ليلي غنام.

نقيب المحامين يلتقي رئيس هيئة تسوية الأراضي والمياه

التقى نقيب المحامين الفلسطينيين المحامي جواد عبيدات برئيس هيئة تسوية الأراضي والمياه الاستاذ محمد شراكة يوم الاثنين الموافق 05/10/2020 في مقر الهيئة في مدينة رام الله.



وبحث اللقاء عدة ملفات مشتركة تهم كل من مؤسستي نقابة المحامين وهيئة تسوية الاراضي وذلك بهدف توطيد العلاقات والتفاهم بما يضمن تسهيل العمل في مشاريع تسوية الأراضي وزيادة الانجاز في القضايا العالقة والمنظورة أمام محاكم تسوية الأراضي.

بدوره رحب شراكة بعبيدات معتبراً أنه يعتز بالعمل المشترك مع نقابة المحامين والتي تعتبر بمثابة صرح وطني كبير يدعم أعمال تسوية الأراضي واحقاق حقوق المواطنين وتثبيتها من خلال جيش المحامين المدافعين عن الحقوق ودرع المواطنين في ايصالهم لتسوية كافة المشاكل العقارية.

كما واعتبر عبيدات زيارته الاولى لهيئة تسوية الاراضي بمثابة رسالة دعم واسناد لعمل هذه المؤسسة الوطنية بامتياز كونها تقود أهم مشاريع الوطن في تثبيت حقوق المواطنين في أراضيهم وحقوقهم العقارية كما وعبر عن فخره الكبير بالاداء المميز للهيئة واعداد ببذل كافة الجهود في دعم عمل الهيئة وتذليل كافة العقبات أمام تسيير أعمال المحامين وتدريبهم وبالإضافة الى دعم تسهيل أعمال محاكم التسوية بكافة مكوناتها والتي تشكل قطاع مهم في انجاز اعمال تسوية الاراضي بالشكل القانوني والوطني وتساهم في السلم الاهلي.

واتفق الطرفان على تفعيل الشراكة بين المؤسستين وزيادة قنوات التعاون في المستقبل لما فيه مصلحة الوطن والمواطن.



نقيب المحامين يستقبل ممثلة كندا في فلسطين



التقى نقيب المحامين الفلسطينيين المحامي جواد عبيدات وعضو مجلس النقابة المحامي أمجد الشلة يوم أمس بالسيدة روبن ويتلوفر في مقر النقابة في رام الله.

وتباحث الطرفان حول قطاع العدالة وأهمية دعم واستقلال القضاء بما يؤدي الى وجود قضاء فاعل ومستقل.



وتحدثت السيدة ويتلوفر عن المشاريع التي تقدمها الحكومة الكندية لقطاع العدالة وبالخصوص بناء مجمع المحاكم في الخليل وطولكرم اضافة الى العديد من المشاريع الأخرى.

بدوره تحدث نقيب المحامين عن أهمية استقلال القضاء وتطويره واصلاحه، كما أشار الى أهمية الدعم المقدم لبناء مجمع للمحاكم لتوفير بيئة صالحة للتقاضي لجمهور المتقاضين في محافظة الخليل، وأشار الى وجود حاجة ملحة لتوفير ايضا مباني تليق بجمهور المتقاضين في العديد من المحافظات الأخرى.

واتفق الطرفان على التعاون من أجل دعم قطاع العدالة واستقلال القضاء.

نقيب المحامين يلتقي بوزير العدل في مقر النقابة



التقى نقيب المحامين الفلسطينيين المحامي جواد عبيدات وأعضاء مجلس النقابة بتاريخ 22/07/2020 بوزير العدل د. محمد الشلالدة والوفد المرافق له في مقر النقابة في مدينة رام الله.

وبحث نقيب المحامين وأعضاء مجلس النقابة مع وزير العدل اوجه التعاون بين الجانبين واليات تعزيزها، كما ناقش الحضور موضوع تعديل قانون رسوم المحاكم النظامية والمقترح الذي كان قد تقدم به رئيس مجلس القضاء الأعلى الانتقالي لمجلس الوزراء، وشدد عبيدات على رفض النقابة لهذا المقترح في ظل الظروف الراهنة التي اطاحت بالمنظومة الاقتصادية كاملة، كما أكد على عدم اختصاص مجلس القضاء في هذا الشأن.

بدوره قال وزير العدل أن لنقابة المحامين دور مهم في جميع اللجان القانونية الحكومية وشدد على عدم انعقاد اي لجنة دون نقابة المحامين وأن موضوع تعديل قانون الرسوم لن يتم بدون وجود نقابة المحامين وأضاف بأنه يتفق تماما مع موقف النقابة فيما يتعلق بمسألة التوقيت التي طرح بها هذا التعديل وعدم تناسب ذلك مع الأوضاع الاقتصادية التي يعاني منها كافة أبناء الشعب الفلسطيني، كما أكد على ضرورة الاستمرار في علاقات التعاون وتعزيزها.

واتفق الجانبين على وضع خطة عمل بين نقابة المحامين ووزارة العدل من أجل تعزيز التواصل والتنسيق المستمر في العديد من الملفات القانونية ومن أهمها مسألة استعادة جثامين الشهداء، والشركات الأجنبية التي تعمل بالمستوطنات وغيرها العديد من المسائل القانونية.

نقابة المحامين الفلسطينيين تختتم سلسلة من التدريبات الخاصة في مجال اعداد المدربين



اختتمت نقابة المحامين الفلسطينيين سلسلة من التدريبات الخاصة في مجال اعداد المدربين المحترفين TOT وذلك ضمن أنشطة مشروع "تعزيز المهنية وترابط المحامين في فلسطين" الذي تنفذه نقابة المحامين بدعم من الاتحاد الأوروبي.

جاء ذلك بعد تنفيذ سلسلة من التدريبات المكثفة في جميع محافظات الوطن من أجل اعداد محاميات ومحامين "مدربين ومدربين" لتطوير قدراتهم ومهاراتهم وليساهموا في أعمال اللجان في النقابة.

بدوره؛ قال نقيب المحامين الفلسطينيين المحامي جواد عبيدات. ان نقابة المحامين تسعى لرفع وتعزيز قدرات المحاميات والمحامين وتقديم أفضل البرامج التدريبية التي تخدم المحامين، وأشار الى وجود العديد من البرامج التي سيتم تنفيذها في القريب العاجل التي تساهم في تعزيز البنية المؤسسية لنقابة المحامين ومنها انشاء وتطوير المكتبة القانونية في نقابة المحامين ورفدها بالمراجع القانونية الهامة والتي سيتم افتتاحها خلال الايام القادمة، اضافة الى برامج تدريبية نوعية لأعضاء الهيئة العامة سيتم تقديمها قريبا.

وأضافت السيدة تهاني المدهون مديرة المشروع أن هذا التدريب استهدف ٨ محامية ومحامي مزاولين من جميع محافظات الوطن، حيث ساهم التدريب في تعزيز قدراتهم وامكانياتهم لتصميم البرامج التدريبية وتطويرها وتنفيذها وتقييمها ضمن أسس عالية الجودة، كما تم تقديم نماذج مختلفة من أساليب ومنهجيات التدريب والممارسات الفضلى لتقدير الاحتياجات التدريبية بشكل يعزز ويرفع من قدرات المشاركين في هذا البرنامج.

يذكر ان هذه السلسلة من التدريبات عقدت ضمن اجراءات السلامة والوقاية في ظل الحالة الوبائية التي تشهدها فلسطين والعالم.



نقابة المحامين الفلسطينيين تعقد امتحان المزاوله في الجامعة العربية الأمريكية



التقى نقيب المحامين الفلسطينيين المحامي جواد عبيدات برئيس الجامعة العربية الامريكية الأستاذ الدكتور علي زيدان أبو زهري وذلك على هامش انعقاد امتحان مزاوله مهنة المحاماة الذي نظمته النقابة في حرم الجامعة.

ورحب الأستاذ الدكتور ابو زهري بنقيب المحامين والوفد المرافق، وقدم شرحا تفصيليا عن تأسيس الجامعة ونشأتها، مشيرا الى ان الجامعة استحدثت العديد من البرامج الاكاديمية في درجات الدكتوراه والماجستير والبكالوريوس، ابرز هذه البرامج الطب البشري، مؤكدا على أهمية التعاون مع المؤسسات الوطنية والنقابات، كما تم الاتفاق على منح امتيازات وخصومات على برامج الدراسات العليا في الحقوق والبرامج ذات العلاقة للهيئة العامة لنقابة المحامين.



من جهته، اعرب نقيب المحامين المحامي جواد عبيدات عن اعجابه الكبير بالجامعة العربية الامريكية وما وصلت اليه من تطور اكاديمي وعمراني، مشيدا بالتعاون بين الجامعة والنقابة، موجها شكره للجامعة على استضافتها لامتحان في حرمها في جنين.

وأشار الى ان 905 محاميا متدربا تقدم الى امتحان مزاولة المهنة، راقب على الامتحان 150 محاميا، موضحا ان سبب اختيار الجامعة لتنظيم هذا الامتحان لعدة أسباب ابرزها، توفير الجامعة كل التسهيلات وإجراءات السلامة العامة والوقاية في ظل انتشار وباء كورونا، وتعزيز التعاون المشترك بين الطرفين، بالإضافة الى تعريف المحامين القادمين من اقطاب مختلفة من المحافظات الفلسطينية بمحافظة جنين وخاصة الجامعة العربية الامريكية.

تلا ذلك جولة على القاعات الدراسية التي أجريت فيها امتحان مزاولة مهنة المحاماة والتي سارت بطريقة سلسة.

لقاء ثلاثي يضم نقابة المحامين ونقابة الصحفيين والهيئة المستقلة لحقوق الانسان

استقبل نقيب المحامين الفلسطينيين المحامي جواد عبيدات وأعضاء من مجلس النقابة المحامي محمد جرار والمحامي داود درعاوي والمحامي فادي عباس والمحامي أمجد الشلة عطوفة نقيب الصحفيين الأستاذ ناصر أبو بكر ومدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الانسان د. عمار دويك في مقر نقابة المحامين وذلك لمناقشة موضوع التقرير الاستقصائي الذي أثار الجدل حول موضوع السندات العدلية.

ورحب عبيدات بالحضور وأكد على العلاقة المتينة بين نقابة المحامين ونقابة الصحفيين على مدار سنوات طويلة، واستعرض في حديثه المغالطات التي وردت بالتقرير الاستقصائي حول السندات العدلية وشدد على ضرورة اتباع المهنية والموضوعية بالعمل الصحفي.

وأضاف بأن نقابة المحامين الفلسطينيين ينظم عملها قانون صادر عن المجلس التشريعي وهي تعمل بموجبه، وقال نقيب المحامين بأن النقابة لا تسمح بالاساءة لنقابة الصحفيين وكافة منتسبيها،

وشدد على حق كل صحفي بعمل التقارير الاستقصائية حول كافة المواضيع التي تهم الشارع الفلسطيني بمهنية وموضوعية وبعيدا عن اية مغالطات ومخالفات قانونية مطالباً وقبل عمل اية تقارير التدقيق والبحث الصحيح دون اخذ المواضيع والتقارير بشكل متسرع وحيادية .

بدوره اكد الأستاذ ناصر أبو بكر على العلاقة والتعاون بين النقابتين واطافة بان العلاقة بين نقابة المحامين ونقابة الصحفيين هي علاقة تكاملية يسودها التعاون والاحترام.

وأضاف د. عمار دويك بأن من حق كل صحفي اجراء التحقيقات الصحفية واثارة كافة القضايا بطريقة استقصائية مهنية والأهم هو حق الحصول على المعلومة الصحيحة من مصادرها.

وأكد الحضور على احترام حرية العمل الصحفي وحق الحصول على المعلومة بمهنية وموضوعية، وانطلاقاً من ذلك جرى تشكيل لجنة ثلاثية مشكّلة من نقابة المحامين ونقابة الصحفيين والهيئة المستقلة لحقوق الانسان لتدقيق وبحث محتوى التقرير الاستقصائي حول السندات العدلية ومدى اتباعه للمهنية والموضوعية بالنقل والنشر، وتم تحديد بعد غد الاربعاء اجتماع للجنة لمناقشة كل ما يتعلق بهذا التقرير والملابسات الواردة فيه .

تحريراً في 26/10/2020



نقابة المحامين الفلسطينيين تقيم الحفل الختامي لتدريب اعداد المدربين



أقامت نقابة المحامين الفلسطينيين يوم أمس الأربعاء الموافق 21/10/2020 الحفل الختامي لسلسلة من التدريبات الخاصة في مجال اعداد المدربين المحترفين TOT في فندق الكرمل وذلك ضمن أنشطة مشروع "تعزيز المهنية وترابط المحامين في فلسطين" الذي تنفذه نقابة المحامين بدعم من الاتحاد الأوروبي، جاء ذلك بعد تنفيذ سلسلة من التدريبات المكثفة في جميع محافظات الوطن من أجل اعداد محاميات ومحامين "مدربات ومدربين" لتطوير قدراتهم ومهاراتهم وليساهموا في أعمال اللجان في النقابة.

وافتح الحفل نقيب المحامين الفلسطينيين المحامي جواد عبيدات بحضور أعضاء مجلس النقابة المحامي حربي الفروخ والمحامي أمجد الشلة والمحامي فادي عباس.



ورحب عبيدات بممثل الاتحاد الأوروبي السيد يوريس هيرين والزميلات والزملاء المحامين المشاركين بهذا الحفل، وقال في كلمته بأن نقابة المحامين تسعى لرفع وتعزيز قدرات المحاميات والمحامين وتقديم أفضل البرامج التدريبية التي تخدم المحامين، وأشار الى وجود العديد من البرامج التي سيتم تنفيذها في القريب العاجل التي تساهم في تعزيز البنية المؤسسية لنقابة المحامين ومنها انشاء وتطوير المكتبة القانونية في نقابة المحامين ورفدها بالمراجع القانونية الهامة والتي سيتم افتتاحها خلال الايام القادمة، اضافة الى برامج تدريبية نوعية لأعضاء الهيئة العامة سيتم تقديمها قريبا، وشكر الاتحاد الأوروبي على دورهم في دعم قطاع العدالة وتعزيز سيادة القانون في دولة فلسطين.

بدوره أشار السيد يوريس هيرين ممثل الاتحاد الأوروبي الى الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الفلسطينية من أجل تعزيز سيادة القانون في فلسطين، وتحدث عن الدعم المقدم لنقابة المحامين عبر مشروع "تعزيز المهنة وترابط المحامين في فلسطين" الذي صمم لتقديم الخدمات للمحامين في شطري الوطن من خلال تصميم برامج تدريبية تهتم قطاع المحامين، وأكد على استمرارية التعاون والشراكة مع نقابة المحامين من أجل تحقيق أهداف المشروع بنجاح.



وتحدث المحامي أحمد شواهنة ممثلا عن المحاميات والمحامين المشاركين في التدريب وقال إن حفل اليوم يأتي لتخريج عدد من المحامين الذين شاركوا في دورات تدريب اعداد المدربين المحترفين، والذي نجح بإكساب المحامين مجموعة من المعارف والمهارات والخبرات العملية والنظرية التي ساهمت في تطوير أدائهم، ودعا المشاركين إلى نقل خبرتهم وما اكتسبوه من معلومات إلى المحامين الجدد للمساهمة بشكل أكبر في تطوير مهنة المحاماة في فلسطين.



واستعرضت السيدة تهاني المدهون مديرة المشروع الأنشطة التي سيتم تنفيذها خلال المشروع بدعم من الاتحاد الأوروبي، وأشارت إلى أن هذا التدريب استهدف 160 محامية ومحامي مزاولين من جميع محافظات الوطن (الشمالية والجنوبية)، حيث ساهم التدريب في تعزيز قدراتهم وامكانياتهم لتصميم البرامج التدريبية وتطويرها وتنفيذها وتقييمها ضمن أسس عالية الجودة، كما تم تقديم نماذج مختلفة من أساليب ومنهجيات التدريب والممارسات الفضلى لتقدير الاحتياجات التدريبية بشكل يعزز ويرفع من قدرات المشاركين في هذا البرنامج.

يذكر ان هذه السلسلة من التدريبات عقدت ضمن اجراءات السلامة والوقاية في ظل الحالة الوبائية التي تشهدها فلسطين والعالم، ونفذتها أكاديمية هيد واي.

تحريرا في 22/10/2020

نبذة عن مشروع تعزيز المهنية وترابط المحامين الفلسطينيين



تقوم نقابة المحامين النظاميين الفلسطينيين بمركزي القدس وغزة بتنفيذ مشروع تعزيز المهنية وترابط المحامين في فلسطين بدعم من الاتحاد الأوروبي. ويهدف المشروع الى تطوير البنية المؤسسية للنقابة بمستوياتها الإدارية والمهنية والتقنية، كما يسعى الى تعزيز الترابط والتعاون بين مجتمع المحامين في مركزي النقابة بالقدس وغزة، كما يولي اهتماما لتبادل الخبرات والمعارف من خلال تعزيز التعاون والتنسيق بين نقابة المحامين الفلسطينيين ونقابات المحامين الإقليمية والدولية، ولتحقيق هذه الغايات، جاري تنفيذ العديد من الأنشطة على النحو التالي:

١. **تطوير نظام التدريب من خلال:**
 - تبادل الخبرات والزيارات الخارجية مع نقابات عربية وإقليمية (تونس، ألمانيا).
 - تطوير وإعداد منهاج تدريبي موحد للمحامين المتدربين.
 - إعداد كوادرات قانونية مؤهلة من المحامين للعمل كمدرسين قانونيين من خلال تنفيذ برنامج إعداد مدرسين قانونيين.
 - إجراء الدراسات اللازمة لتطوير نظام تدريب المحامين والنهوض به.
٢. **تطوير الأنظمة المالية والإدارية بالنقابة من خلال :**
 - تطوير دليل إجراءات إداري ومالي.
 - تطوير خطة استراتيجية للأعوام الخمس القادمة تحاكي رؤية المؤسسة وأهدافها وبرامجها ومشاريعها التي تنوى تطبيقها.
٣. **تطوير مكتبة النقابة من خلال :**
 - رفدها بالمراجع القانونية اللازمة
 - ربط مكتبة النقابة بقواعد بيانات لمكتبات إلكترونية من أجل تعزيز وتطوير البحث القانوني لدى المحامين.
 - تطوير قاعة المكتبة وتجهيزها بالرفوف الخشبية.

٤. بناء نظام إدارة معلومات إلكتروني للنقابة وتطوير المواقع الإلكترونية.
٥. تجهيز وتأثيث 5 قاعات تدريبية بكافة المستلزمات اللازمة لتدريب المحامين في مركز غزة.
٦. دعم المطبوعات الحقوقية والقانونية (المجلات والمطبوعات الدورية، والأكواد القانونية).
٧. تنفيذ العديد من ورش العمل لمناقشة موضوعات قانونية تهتم مجتمع المحامين وتعزز ترابطهم.
٨. تنفيذ مؤتمرات قانونية علمية تقدم فيها ابحاث تعالج قضايا تهتم بقطاع العدالة ودعم سيادة القانون.

دعوة لتقديم أوراق بحثية للمجلة القانونية لنقابة المحامين الفلسطينيين

تدعو النقابة لمن يرغب من أعضائها الى تقديم مقالاتهم القانونية وأوراقهم البحثية القانونية الملتزمة بأصول البحث العلمي الصحيح، حتى يتم نشرها في الأعداد القادم لمجلة المحاماة والنشرة الإخبارية.



النقابة في صور







